COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

الوسائل التأديبية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية

إعداد

فهد بن محمد بن سعود آل مساعد

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

ابريل ٢٠١٨م

ملخص البحث

يقدم هذا البحث دراسة نظرية وتطبيقية للجانب الفقهي والنظامي لمسألة الوسائل التأديبية في الفقه الاسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، وذلك بتسليط الضوء على توضيح مفهوم الوسائل والتأديب، والألفاظ ذات الصلة بهما، وبيان المسائل المتعلقة بمجالات التأديب في كلاً من الشؤون الأسرية والتعليم والعمل؛ وبيان أنواع الوسائل التأديبية المعنوية و المادية وضوابط استخدامها؛ وإظهار مفهوم المسؤولية الجنائية والأحكام المتعلقة بالتجاوز في استعمال الوسائل التأديبية وكذلك عند استخدامها بطريقة غير مشروعة؛ وخضوعاً للمنهجية العلمية سلك الباحث كلاً من المناهج التالية: المنهج الاستقرائي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، كما خُتم البحث بمجموعة من التوصيات منها: أن يصوغ المنظم السعودي مثل هذه القواعد والضوابط التي سطرها علماء الشريعة والأنظمة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، توضح للناس حقوقهم وواجباتهم، وكذلك أن ينص المنظم السعودي على جزاءات تأديبية بحق المؤدِّبين، والذين يتجاوزن في استخدام السلطة الممنوحة لهم من الشرع، وتكون تلك الجزاءات صارمة ورادعة لهم.

ABSTRACT

This research attempts at providing the theoretical and practical approaches that focus on the disciplinary means and methods in the Islamic jurisprudence, and their applications in the Kingdom of Saudi Arabia, in the fields of family affairs, education and work, whereby shedding light on the concept of means and discipline and related terms, In the areas of discipline in family matters, education and employment. It also aims to identify the types of materialistic and non-materialistic means of discipline, the concept of criminal liability and provisions on the use of disciplinary means, and the method of their use with regard to the legal consequences, especially when they are used wrongfully. In accordance with the scientific methodology, the researcher applied the following methods: the inductive method, the analytical method and the comparative method. The study concluded with a set of results. It is also concluded with a set of recommendations, including: the Saudi regulator should formulate such rules and regulations as prescribed by Shari'ah Scholars and regulations regarding personal affairs, which clarify the rights and duties of the people. The Saudi regulator shall also impose disciplinary sanctions that relate to a discipline executors, who often exceed the right and power given to them by Shariah, in which those sanctions will be severe and dissuasive.

APPROVAL PAGE

The thesis of Student's Name has been approved by the following:

_____

Ghazali Jaapar
Supervisor

_____

Asma Akli Soulhi
Co-Supervisor

_____

Zainudin Ismail
Internal Examiner

_____

Irwan Bin Mohd Subri
External Examiner

_____

Ibnor Azli Ibrahim
External Examiner

_____

Saadeldin Mansour Gasmelsid
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Student's Name

Signature: ……..……..…… Date:…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٧م محفوظة لـ: فهد بن محمد بن سعود آل مساعد

الوسائل التأديبية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: فهد بن محمد بن سعود آل مساعد

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى من أكرمني الله بأن أكون ابناً لهما ..... إلى من أمرني ربي بالبر والإحسان إليهما.....إلى من قرن ربي طاعتهما بعد طاعته سبحانه وتعالى ....ها أنا أزف لكم ثمرة من الثمار التي غرستموها فيَّ. وهذا بفضل من الله وحده ومنه ثم بفضل دعواتكم لي التي لا أكافأكم بها طوال حياتي حتى وصلت إلى ختام هذه المسيرة ولا يسليني في هذه اللحظات إلا أن أتمثل داعياً ربي جل جلاله أن يجزيكم عني خير ما جازا والدين عن والديهما، وأن يطيل عمركما على طاعته وأن يمدكم بلباس الصحة والعافية، وأن يجعل صبركم على فراقي رفعة لكم في الدرجات إن ربي سميع مجيب.

وإلى نجوم بيتنا الذين جمعني بهم بيت واحد .. في ظل والدَين عظيمين كريمَين أحسنا تربيتنا .. فلَكَم يا تاج رأسي من أخواتي وإخوتي عظيمَ الامتنان والفخر .. لمساندتكم ودعمكم ودعائكم لي. .. آملاً من الله أن يجمعني بكم في ربوع وطننا المعطاء .. بعد هذا الاغتراب الطويل .. وفي الآخرة على سرر متقابلين.

وأما أنت يا زوجتي الغالية .. يا من ذاقت الغربة والفراق .. شهوراً طويلة .. وتحمَّلت مسؤولية الرياحين .. موضي ونوف وعبدالرحمن ومحمد.. طوال فترة انشغالي بالعلم والقراءة والبحث .. فكنتي نِعم المربية .. ونعم الصابرة .. فلك كل الوفاء .. يا رمز الوفاء ..

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم علي بكرمه وعظيم فضله بإتمام هذه الرسالة، أشكره تعالى ولا أحصي ثناء عليه. والصلاة والسلام على معلم البشرية، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد:فشكر الله توحيد وعباد فإنه لا يسعني وقد وفقت لإتمام هذه الرسالة إلا أن أرفع أكف الضراعة إلى الله سبحانه و تعالى خاشعًا خاضعًا شاكرًا على ما أنعم علي من نِعم لا تعد ولا تحصى.

وإن من دواعي سروري: أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان للقائمين على الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا لإتاحتهم الفرصة لإكمال الدراسات العليا في هذا الصرح الشامخ.

وأخص بالشكر المفعم بالمحبة والتقدير أستاذي النبيل وشيخي الجليل الدكتور: **غزالي جعفر**، على عنايته بالباحث والبحث توجيهًا وتقويمًا وتربية، فقد تلمست منه القدوة، والأخلاق الفاضلة، فأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء، ويبارك في عمره وعلمه وعمله.

والشكر موصول كذلك لكلٍ من: سعادة الدكتورة: **نسيمة حسين**، والدكتورة **أسماء أكلي**. على ما أولياه من عناية كريمة، وذلك بإرشادهن ونصحهن المحض.، مما أعانني كثيراً في تذليل الصعاب وتجاوز العقبات، فجزاهن الله عني خيراً.

ولفضيلة كل من الدكتور: إبرون أزلي إبراهيم، والدكتور: إروان محمد صبري، والدكتور: زين الدين اسماعيل؛ لتفضلهم وقبولهم بمناقشة هذه الأطروحة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من أفادني من أساتذتي وزملائي بإعارة كتاب أو إسداء نصح وتوجيه، سائلًا المولى جل وعلا أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

فهرس المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

إقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام. ١٦

المقدمة ١٦

مشكلة البحث: ١٨

أسئلة البحث ١٩

أهداف البحث: ١٩

أهمية البحث: ٢٠

حدود البحث: ٢١

منهج البحث ٢١

الدراسات السابقة ٢٢

هيكل البحث: ٢٩

الفصل الثاني: مفهوم التأديب والوسائل والألفاظ ذات الصلة بينهما ٣١

تمهيد ٣١

المبحث الأول: مفهوم التأديب. ٣٣
المطلب الأول: تعريف التأديب وشرعيته وشروطه. ٣٣
الفرع الأول: تعريف التأديب. ٣٣
الفرع الثاني: أساس شرعية التأديب 36
الفرع الثالث: شروط وضوابط التأديب ٤٠
المطلب الثاني: أركان التأديب ومكانته وسلطاته..... ٤٣
الفرع الأول: أركان التأديب ٤٣
الفرع الثاني: مكانة التأديب..... ٤٤
الفرع الثالث: سلطات التأديب:..... ٤٥
المبحث الثاني: مفهوم الوسائل..... 48
المطلب الأول: تعريف الوسائل وشرعيتها وأنواعها. 48
الفرع الأول: تعريف الوسائل. 48
الفرع الثاني: أساس شرعية الوسائل. 50
الفرع الثالث: أنواع الوسائل..... ٥٣
المطلب الثاني: مكانة الوسائل وأقسامها ومايتعلق بنظرية(الغاية تبرر
الوسيلة). ٥٤
الفرع الأول: مكانة الوسائل. ٥٤
الفرع الثاني: أقسام الوسائل..... ٥٥
الفرع الثالث: مايتعلق بنظرية " الغاية تبرر الوسيلة". ٥٦
المبحث الثالث: الألفاظ ذات الصلة (الأدب – التعزير – العقوبة). ٥٨
المطلب الأول: من الألفاظ ذات الصلة (الأدب). 58
الفرع الأول: تعريف الأدب في اللغة: 58
الفرع الثاني: تعريف الأدب في الاصطلاح: 58
الفرع الثالث: الموازنة بين الأدب والتأديب: 59
المطلب الثاني: من الألفاظ ذات الصلة (التعزير). 59

الفرع الأول: تعريف التعزير في اللغة: 59
الفرع الثاني: تعريف التعزير في الاصطلاح: ٦٠
الفرع الثالث: الموازنة بين التأديب والتعزير وبيان أوجة الإتفاق
والإختلاف. ٦١
المطلب الثالث: من الألفاظ ذات الصلة (العقوبة). ٦٤
الفرع الأول: تعريف العقوبة في اللغة: ٦٤
الفرع الثاني: تعريف العقوبة في الاصطلاح: ٦٥
الفرع الثالث: الموازنة بين التأديب والعقوبة: ٦٦

الفصل الثالث: مجالات التأديب في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية. ٦٨

تمهيد: ٦٨
المبحث الأول: مجالات التأديب في الشؤون الأسرية. ٧٠
المطلب الأول: تأديب الوالدين ٧٠
الفرع الأول: تأديب الوالدين والوصي في الفقه الاسلامي. ٧٠
الفرع الثاني: تطبيق تأديب الوالدين والوصي لأولادهم في النظام
السعودي. ٨٤
المطلب الثاني: تأديب الزوج لزوجته. ٨٩
الفرع الأول: تأديب الزوج في الفقه الاسلامي. ٨٩
الفرع الثاني: تطبيق تأديب الزوج لزوجته في النظام السعودي. ١٠٠
المبحث الثاني: مجال التأديب في التعليم. ١٠١
المطلب الأول: تأديب المعلم للطالب في الفقه الإسلامي ١٠١
المطلب الثاني: تطبيق تأديب المعلم للطالب في النظام السعودي ١٠٨
المبحث الثالث: مجالات التأديب في العمل ١١٣
المطلب الأول: تأديب صاحب العمل للعامل في الفقه الاسلامي ١١٣

المطلب الثاني: تطبيق تأديب صاحب العمل لعامله في المملكة العربية السعودية ١١٩
الفرع الأول: مايتعلق يتأديب الموظفين العاملين بالقطاع العام (الموظف الحكومي). ١٢٣
الفرع الثاني: مايتعلق يتأديب الموظفين العاملين بالقطاع الخاص (العامل)..... ١٢٦

الفصل الرابع: أنواع الوسائل التأديبية وضوابط استخدامها. 131
تمهيد 131
المبحث الأول:الوسائل المعنوية في التأديب في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية..... 133
المطلب الأول: الوسائل المعنوية في الفقه الإسلامي. ١٣٣
المطلب الثاني: تطبيق الوسائل المعنوية في النظام السعودي. ١٤٠
المبحث الثاني: الوسائل المادية للتأديب 144
المطلب الأول: وسائل التأديب المادية في الفقه الاسلامي. 144
المطلب الثاني: وسائل التأديب المادية في النظام السعودي. 151
الفرع الأول: الجزاءات التأديبية المادية المتعلقة بالموظف أثناء خدمته 152
الفرع الثاني: الجزاءات التأديبية المادية المتعلقة بالموظف بعد انتهاء خدمته 155
المبحث الثالث: ضوابط استخدام الوسائل التأديبية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية. 158
المطلب الأول: مفهوم كل من الضابط والتنفيذ والعلاقة بينهما. 158
الفرع الأول: تعريف الضابط: 158
الفرع الثاني: تعريف التنفيذ..... ١٥٩

الفرع الثالث: العلاقة بين الضابط والتنفيذ: 160
المطلب الثاني: الضوابط العامة لاستخدام الوسائل التأديبية في الفقه
الإسلامي والنظام. 160
الفرع الأول: الضوابط العامة لاستخدام الوسائل التأديبية في
الفقه الاسلامي. 161
الفرع الثاني: الضوابط العامة لاستخدام الوسائل التأديبية في
النظام السعودي. ١٦٤
المطلب الثاني: الضوابط الخاصة لاستخدام الوسائل التأديبية في الفقه
الإسلامي والنظام. ١٦٦
الفرع الأول: ضوابط تأديب الوالدين لولدهم: ١٦٧
الفرع الثاني: ضوابط تأديب الزوج لزوجته: ١٧٠
الفرع الثالث: ضوابط تأديب المعلم للطالب: ١٧١
الفرع الرابع: الضوابط النظامية التأديبية على العامل. ١٧٢

الفصل الخامس: المسؤولية الجنائية عند استخدام الوسائل التأديبية. ١٧٦
تمهيد 176
المبحث الأول: التعريف بالمسؤولية الجنائية.....178
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية وأساسها. 178
الفرع الأول: مفهوم المسؤولية.....178
الفرع الثاني: أساس المسؤولية. 179
المطلب الثاني: أنواع المسؤولية الجنائية والباعث عليها. 183
المطلب الثالث: تكييف المسؤولية الجنائية في الفقه الاسلامي والنظام. 184
الفرع الأول: تكييف المسؤولية الجنائية في الفقه الاسلامي.....184
الفرع الثاني: تكييف المسؤولية الجنائية في النظام: 185
المبحث الثاني: التجاوز في استعمال الوسائل التأديبية 185

المطلب الأول: مفهوم التجاوز والألفاظ ذات الصلة:.....185
الفرع الأول: مفهوم التجاوز. 185
الفرع الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالتجاوز. 186
المطلب الثاني: التجاوز في استعمال الوسائل التأديبية المشروعة في
الشؤون الأسرية.....189
الفرع الأول: تجاوز الوالدين في استعمال الوسائل التأديبية
المشروعة مع الولد. 189
الفرع الثاني: تجاوز الزوج في استعمال الوسائل التأديبية المشروعة
مع الزوجة. ١٩٠
المطلب الثالث: تجاوز المعلم في استعمال الوسائل التأديبية المشروعة
مع الطالب. ١٩٤
المطلب الرابع: التجاوز في استعمال صاحب العمل الوسائل التأديبية
المشروعة مع العامل. ١٩٩
المبحث الثالث:استخدام الوسائل التأديبية غير المشروعة ٢٠٦
المطلب الأول: استخدام الوسائل التأديبية غير المشروعة في الفقه
الإسلامي..... ٢٠٦
الفرع الأول: الضرر الناتج عن استعمال الأب الوسائل التأديبية
الممنوعة مع الولد. ٢٠٧
الفرع الثاني: الضرر الناتج عن استعمال الزوج الوسائل التأديبية
الممنوعة مع الزوجة..... ٢١١
الفرع الثالث: الضرر الناتج عن استعمال المعلم الوسائل التأديبية
الممنوعة مع الطالب..... ٢٢٠
الفرع الرابع: الضرر الناتج عن استعمال صاحب العمل الوسائل
التأديبية الممنوعة مع العامل. ٢٢١

المطلب الثاني: استخدام الوسائل التأديبية غير المشروعة وعقوبته في النظام: ٢٢٣
الفرع الأول: الضرر الناتج عن استعمال الوالدين الوسائل التأديبية الممنوعة مع الولد..... ٢٢٤
الفرع الثاني: الضرر الناتج عن استعمال الزوج الوسائل التأديبية الممنوعة مع الزوجة..... ٢٢٦
الفرع الثالث: الضرر الناتج عن استعمال المعلم الوسائل التأديبية الممنوعة مع الطالب..... ٢٢٩
الفرع الرابع: الضرر الناتج عن استعمال صاحب العمل الوسائل التأديبية الممنوعة مع العامل. ٢٣٠

الخاتمة والنتائج والتوصيات ٢٣٢

المصادر والمراجع..... ٢٣٦

الملاحق (النماذج – القرارات) ٢٥٧

الفصل الأول:
خطة البحث وهيكله العام.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا, من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبع هديه بإحسان وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن من أعظم نعم الله سبحانه و تعالى أن من علينا بنبيٍ من أنفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة وتركنا على المحجة البيضاء, ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

ولقد أنزل الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من الوحي ما يفسر تعاليم ذلك الكتاب العظيم وشرائعه فيخصص عامها أو يقيد مطلقها, أو يوضح مجملها, ومما أنزل الله على رسوله جمعاً من التشريعات تشتمل على العبادات والتي هي حق الله تعالى، والمعاملات والتي هي بين العباد أنفسهم.

ومن تلك التشريعات التي بينتها السنة النبوية العقوبات التي تترتب على التقصير والإفراط في أو التعدي على حقوق العباد في تعاملهم مع بعضهم البعض، وهذه العقوبات على قسمين القسم الأول:الحدود وهو ما حددته الشريعة في القرآن الكريم والسنة المطهرة مثل: القصاص من القاتل والرجم للزاني والجلد لشارب الخمر. والقسم الآخر: التعزير وهو ما قد ترك أمره لمن له السلطة في تقريره أو تنفيذه من ولي الأمر أو القاضي أو الوالدين أو المعلم أو غيرهم فيما يراه مناسباً وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية وقواعدها الكلية.

وقد أسهب الفقهاء رحمهم الله تعالى على كتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم يستنبطون منها الأحكام لما يعرض للمسلمين في شؤون حياتهم, ويضعون الحلول الشرعية لما

يستجد من نوازل وحوادث في كتبهم من خلال بيان وشرح ووضع الضوابط والقواعد التي تحكم نظام العقوبات في الشريعة الإسلامية ابتداءً من أشدها وهو القتل إلى أخفها وهي الوسائل التأديبية المختلفة والمتفاوتة بتفاوت حجم المخالفة المراد التأديب عليها.

ثم جاءت بعد ذلك القوانين الوضعية والتي استقت بعض أنظمتها من الشرائع السماوية التي تخدم المجتمعات بجلب المصالح ودفع المفاسد.

ولا ريب أن العقوبات في الإسلام تستلزم ضرورة وجود وسائل تأديبية سواء كانت معنوية: كالوعظ، والتوبيخ، والطرد، والهجر وغيرها, أو مادية: كالضرب، والحبس وغيرها، وهي تختلف بحسب درجة الجرم المرتكب؛ وذلك للحد من انتشار الفساد والظلم في المجتمع.

وهذه الوسائل لا بد لها من ضوابط ومعايير شرعية ونظامية ينبغي مراعاتها دون إفراط أو تفريط, وذلك تجنبًا للوسائل المحرمة كالشتم والسب وضرب الوجه والتجويع والتعريض للبرد والتعذيب بالنار وتجريد الملابس والتمثيل بالجسم وغيرها, والتي تُنَافي مقصد الشريعة الإسلامية من التأديب الذي لا يتعدى الإصلاح والتهذيب والردع.

وهنا يأتي دور من يقوم على تنفيذ الوسائل التأديبية, فالمؤدِّب يمارس التأديب عندما تقتضي الحاجة ذلك, ويكون هناك مدعاة لممارسة الوسائل التأديبية المحددة شرعًا ونظامًا, دون أية تجاوزات في استعمال الحق التأديبي, كما أن هناك جزاءات تترتب على المؤدِّب الذي يستخدم وسائل في التأديب ممنوعة شرعًا ونظامًا.

ولذا فإن المسؤولية الجنائية تقع على المؤدِّب عند استخدامه للوسائل التأديبية المباحة شرعًا ونظاماً؛ من أجل أن يتحقق مقصد الشارع في درء المفاسد وجلب المصالح؛ وذلك بإصلاح الجاني وتهذيبه وردع أمثاله وتطهير المجتمع منهم.

ولقد كان من بين الموضوعات التي برزت للباحث موضوع:" الوسائل التأديبية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية" حيث تم اختيار الموضوع نظراً لما ظهر للباحث من قلة الدراسات في هذا الموضوع من حيث تنزيل الأحكام الشرعية على بعض الوسائل التأديبية، وكذلك من خلال دراسته النظامية (القانونية) بالمملكة العربية السعودية، وهذا ما يسعى الباحث إلى توضحيه في هذه الدراسة.

مشكلة البحث:

ينص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية في المادة الأولى:" المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض"[1]، كما نصت المادة السابعة على" يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على جميع أنظمة الدولة"[2]، مما يعني أنه لا يمكن ولا يجوز أن يتم سن أي قانون أو وضع أي نظام مخالف لما جاءت به الشريعة الإسلامية ممثلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فالشريعة الإسلامية جاءت بنظام العقوبات الدينية والدنيوية؛ منها ما تم تحديده من قبل الشارع وهي الحدود، ومنها ما ترك أمره إلى ولي الأمر أو القاضي في تحديده وفقاً لما يراه مناسباً لحجم الجريمة أو المخالفة المرتكبة، بشرط خضوعها للضوابط والقواعد الفقهية المستمدة من القرآن والسنة.

وقد وجد في النظام السعودي مجموعة من الأنظمة التي تقوم على بيان وتوضيح الوسائل التأديبية والعقوبات التي تطبق حيال من يقوم بمخالفات أو جرائم مخالفة للأنظمة المعمول بها، إلا أن الإشكالية في تلك الأنظمة تظهر فيما يلي:

أولًا: أنه لا يوجد نظام خاص بالأحوال الشخصية والشؤون الأسرية ينظم سلطة التأديب الممنوحة للزوج على زوجته، وكذلك الوالدين على أولادهم، ولا حدود لتلك السلطة ولا المسؤولية الجنائية المترتبة على استخدام الوسائل التأديبية في نطاق الحياة الأسرية.

ثانيًا: أن قوانين وأنظمة تأديب الموظفين سواء كانوا في القطاع العام أم الخاص، غير واضحة، و ترك ذلك للوزارات والأجهزة المعنية لتقوم بسن ما تراه مناسباً من عقوبات ووسائل تأديبية لموظفيها، مما قد يوقع في بعض المخالفات الشرعية، وهنا ندخل في إشكال من له الحق في سن تلك الأنظمة وإصدار تلك القرارات التأديبية، ومن له السلطة في تطبيقها، وهل هي ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية أم لا ؟.

---

[1] النظام الأساسي للحكم صدر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، ونشر بجريدة أم القرى في عددها رقم ٣٣٩٧ بتاريخ ١٤١٢/٩/٢هـ.

[2] المرجع السابق.

ثالثًا: نظام تأديب الطلبة في المدارس والجامعات في المملكة العربية السعودية أيضًا تحتاج إلى البحث فيها وقياس مدى مطابقتها مع الشريعة الإسلامية التي هي مصدر التشريع والدستور المعمول به في المملكة العربية السعودية.

ولذا جاء هذا البحث في محاولة لعلاج تلك الإشكاليات ومحاولة مقارنة تلك الأنظمة الموجودة والمعمول بها في المملكة مع ما نصت عليه الشريعة الإسلامية، وناقشه الفقهاء في كتبهم، وإخضاع تلك الأنظمة للقواعد والضوابط الفقهية، وكذلك مقاصد الشريعة الإسلامية، والتوصية بمقترح لأنظمة الوسائل التأديبية في المملكة العربية السعودية، متوافق مع الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها الكلية من العقوبات ووسائل التأديب.

أسئلة البحث

مما لا يخفى على كثير من الباحثين أن أي دراسة أو بحث لا يخلو من أسئلة يبحث عن اجابتها من يطلب الحق ويرتجيه ويريد أن يعرف ماله وما عليه خاصة في هذا الزمن الذي انتشرت فيه ثقافة الحقوق ولعل أهم الأسئلة التي سيحث عنها الباحث هي ما يلي:

١. ما معنى كلاً من التأديب والوسائل وما هي الألفاظ ذات الصلة بهما؟
٢. ما هي المسائل المتعلقة بمجالات التأديب في كل من الشؤون الأسرية والتعليم والعمل في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية؟
٣. ما أنواع الوسائل المعنوية و المادية التأديبية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية ؟ وماهي ضوابط استخدامها؟
٤. ما تعريف المسؤولية الجنائية؟ وما مدى توافرها عند التجاوز في استعمال الوسائل التأديبية أو استخدامها بطريقة غير مشروعة؟

أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الوصول إلى عدة نقاط أساسية وهي:

١. توضيح مفهوم كلاً من التأديب والوسائل، والألفاظ ذات الصلة بهما.

٢. بيان المسائل المتعلقة بمجالات التأديب في كلاً من الشؤون الأسرية والتعليم والعمل في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية.
٣. بيان أنواع الوسائل التأديبية المعنوية و المادية في الفقه الإسلامي وتطبيقها في المملكة العربية السعودية وضوابط استخدامها.
٤. إظهار مفهوم المسؤولية الجنائية ومدى توافرها والأحكام المتعلقة بالتجاوز في استعمال الوسائل التأديبية وكذلك عند استخدامها بطريقة غير مشروعة.

أهمية البحث:

أن الشريعة الاسلامية السمحة جاءت بالترغيب والترهيب، وقد جعلت لكل من ولي من أمر المسلمين شيئاً من الوسائل يُكَافَأ بها من تحت يده إن أحسنوا، ووسائل يؤدَّب بها من أساء إذا خالف أمره، وهذه من سنن الله في كونه الظاهرة، ومن هنا تتجلى أهمية البحث في أمور عدة وهي:

أولاً: أن الوسائل التأديبية من أهم العقوبات التي نص عليها الفقه الإسلامي وبما أن هذه العقوبات في هذا العصر قد تعددت وأصبحت غير منضبطة.

ثانياً: وجود قضايا كثيرة تعج بها المحاكم الشرعية والإدارية في المملكة العربية السعودية خاصة فيما يتعلق بقضايا تعدي المؤدب في استخدام وسائل التأديب والأضرار الناتجة عن ذلك، بسبب عدم وضوح في الأنظمة التي تقنن هذه الوسائل.

ثالثاً: التعرض لمدى التوافق للوسائل التأديبية بين الفقه الإسلامي وتطبيقها في المملكة العربية السعودية، ومحاولة ضبطها وفقاً لأصول وقواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية التي نص عليها علماء الفقه الاسلامي.

إضافة إلى ما نلاحظه من الأهمية القصوى لموضوع الوسائل التأديبية خاصة في هذا الزمان، نظراً لمسيس حاجة من هم مخولون بتطبيق هذه الوسائل وإنزال العقوبة المحددة لها دون تعدي أو اجحاف حتى يكون من قدم على الخطأ يعرف حقه وعقوبته.

حدود البحث:

أولاً: حدود البحث الموضوعية:

يركز البحث على المجالات التي طبقت فيها الوسائل التأديبية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية. وهذه المجالات هي كالتالي:

- مجال التعليم (التعليم الأهلي والحكومي).
- مجال الشؤون الأسرية (تأديب الوالدين والوصي والزوج).
- مجال العمل (الموظفين والعمال).

ثانياً: حدود البحث الجغرافية والزمنية:

تم تحديد البعد الجغرافي للبحث ليركز على الأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية.

أما البعد الزمني فقد تم تحديده من بداية توحيد المملكة العربية السعودية وإلى وقتنا الحالي.

منهج البحث

المناهج التي سيسير عليها الباحث في هذا البحث هي:

1. المنهج الاستقرائي:

حيث سيحاول الباحث تتبع المسائل الفقهية والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية الواردة في الموضوع ، وجمعَها في موطن واحد.

2. المنهج التحليلي:

حيث يدرس الباحث هذه المسائل والأقوال الفقهية دراسة تحليلية ، بغية التوصل إلى حكم شرعي راجح لها، كما سيقوم الباحث على دراسة الأنظمة والقرارات والتعاميم المعمول بها بالمملكة العربية السعودية المتعلقة بالتأديب أو وسائله، ومن ثم تحليل محتوى تلك الأنظمة والقرارات، وفرزها من أجل الوصول إلى مقارنتها بالشريعة الإسلامية، ومعرفة أهم الإشكالات التطبيقية التي تواجهها، من أجل تكوين صورة واضحة لدى الباحث للتوصل إلى حلول عملية لها.

3. المنهج الفقهي المقارن:

أ. يقوم الباحث بعرض الأقوال الفقهية عند ذكره لتأصيل مسألة من المسائل الحادثة بعرض كل قولٍ مع دليله من المذاهب الفقهية، مع نسبة كل قول منها إلى أصحابه من كتبهم المعتمدة دون النقل من كتب غير مذهبهم أو الكتب الحديثة.

ب. يقوم باستقصاء أدلة كل فريق منهم قدر الإمكان- بعد الانتهاء من عرض القول مباشرة- مع عرضها مرتبة من القرآن والسنة والإجماع والآثار والمعقول.

جـ. يعرض وجه الدلالة مع كل دليل.

د. يقوم بمناقشة أدلة كل فريق دون التعصب لرأي أو الانتصار لمذهب.

هـ. يبين القول الراجح- في نظري- في كل مسألة خلافية بين الفقهاء.

4. المنهج القانوني:

أ. يقوم الباحث بعرض الأنظمة والقرارات المعمول بها بالمملكة العربية السعودية سواءً أكانت صادرة من الملك أو من ينبه كأن تكون أمراً أو مرسوم ملكياً، أو كانت صادرة من الوزير المختص أو من ينبه بعد إنابة من الملك كأن تكون قراراً وزارياً أو تعميماً داخلياً، وكذلك شرح هذه الأنظمة باللوائح التنفيذية الصادرة من الوزارة المكلفة بشرح النظام.

ب. بعد ذكر النظام القانوني يوضح هل هو موافق للشريعة الإسلامية أو مخالف لها، ثم المقارنة بينهما قدر الإمكان.

ج. إذا لم ينص النظام القانوني على مسألة يوضح هل نصت عليه بعض القوانين والدساتير العربية.

د. التعريف بالمصطلحات التي تحتاج إلى توضيح من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح، أو من كتب المصطلحات المعتمدة.

هـ. كما يقوم الباحث بالتركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد والتطويل.

الدراسات السابقة

إن دراسة موضوع "وسائل التأديب" سواءً في الشريعة الإسلامية الغراء، أو في الأنظمة القانونية المعاصرة لا تتم إلا بالرجوع أولاً إلى أمهات كتب المذاهب الفقهية، والتي تطرقت إلى الحديث عن التأديب ووسائله ومنها التعزير في أماكن متفرقة في كتب الفقه فتارةً في أبواب

فقهية داخل كتاب الجنايات، وتارةً في بعض النصوص الفقهية دون التوسع في المسائل المتفرعة منها.

وأيضًا فهناك من الأنظمة القانونية من قد تطرق لسن قانون يتعلق بتأديب فئة من المجتمع، مثل نظام تأديب الموظفين، والبعض من الأنظمة تطرق للتأديب في باب من أبواب النظام، مثل باب تأديب أعضاء هيئة التدريس، وأما أغلب الأنظمة فقد تم ذكر التأديب في مواد قانونية، كما نصت الأنظمة في مواد تأديب صاحب العمل، وقد أهملت بعض الأنظمة ما يتعلق بالتأديب في مجالات الشؤون الأسرية، كتأديب الزوج لزوجته، وهذا يختلف بحسب البلدان فبعضها تغافل عنها، وجعل التقاضي فيها أمام المحاكم الشرعية بحجة تعلقها بالأحوال الشخصية، والبعض الآخر أرجعها إلى الأعراف والعادات.

ومن هنا نرى اهتمام العلماء الشرعيين والقانونيين بدراسة وسائل التأديب وأدلتها، وساهموا بإعداد دراسات وبحوث علمية كثيرة، بيد أن أغلب هذه الدراسات والبحوث قد ركزت على موضوع التأديب من الناحية التقليدية، ولم تتناول بشكل مستفيض موضوع الوسائل التأديبية في الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية، بحيث تجمع شتات مسائلها وتبين مآخذها، وتنطلق من ذلك في تأصيل المسائل الأخرى، وتقارن بين الفقه الإسلامي المقارن والأنظمة الجنائية المعاصرة في المملكة العربية السعودية، وإنما جاءت بصورة عابرة في بعض مسائل الفقه أو مباحث صغيرة في البحوث أو مقالات، فضلا عن ذلك ومع كثرة البحث والمطالعة فإن الباحث لم يطَّلع على رسالة تناولت الوسائل التأديبية في الفقه الإسلامي والنظام السعودي أو غيره.

ومن جملة هذه الدراسات والبحوث التي تعرضت لهذا الموضوع والتي سيستفيد منها الباحث إن شاء الله تعالى في هذه الدراسة، مما يتعلق في مسألة التأديب ((**ولاية التأديب الخاصة في الفقه الاسلامي**[٣])) للدكتور إبراهيم بن صالح التنم، حيث تناول بعض الجوانب

---

٣ التنم، إبراهيم بن صالح بن إبراهيم. (١٤٢٨هـ). ولاية التأديب الخاصة في الفقه الاسلامي" ولاية التأديب للزوجة والولد والتلميذ والعبد". ط ١. الدمام: دار ابن الجوزي، وهي في الأصل رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية الدكتوراه بقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية في عام ١٤٢٤هـ.

الأساسية المتعلقة بولاية التأديب للزوجة والولد والتلميذ والعبد، وتكلم فيها من الناحية الشرعية الفقهية.

والحقيقة أن المؤلف أفاض وأجاد في دراسته هذه وكانت بحق من أفضل الدراسات التي تطرقت لموضوع ولاية التأديب الخاصة من الناحية الفقهية فقط، ومع ذلك فإن الباحث يلاحظ اقتصار المؤلف في دراسته على بعض أنواع الولاية الخاصة ولم يتطرق إلى أنواع التأديب، كالمتعلقة بمجال العمل العام والخاص والتي تحتاج إلى التركيز عليها ودراستها، كما أن المؤلف لم يستعرض بشكل تفصيلي الناحية القانونية وما المعمول به في المسائل القانونية المعاصرة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية والتي تعد لب هذه الدراسة وصميمها.

ومن الدراسات السابقة التي ساهمت في مناقشة هذا الموضوع رسالة بعنوان ((**ضمانات التأديب في الوظيفة العامة دراسة تحليلية تأصيلية فقهية مقارنة بما استقر عليه القضاء السعودي**[٤]))، للدكتور عبد اللطيف بن شديد الحربي، حيث ذكر الباحث ما يتعلق بالموظف العام والتعريف بالضمانات التأديبية، وكذلك الجريمة التأديبية والضمانات المتعلقة بالمحاكمة التأديبية والأحكام التأديبية في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي. كما أن الباحث وضع الإطار العام للتأديب وكذلك الدعوى التأديبية وضمانات المحاكمة التأديبية في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي.

ومما يلاحظ على المؤلف في بحثه انه اقتصر على التأديب في الوظيفة العامة ولم يتطرق الى أنواع أخرى من التأديب، كما أنه بين الضمانات فيها سواء في مرحلة المحاكمة أو المراحل التي تسبقها، وكذلك الأحكام التأديبية وما يتبعها، كالطعن والتسيب وغيرها من خلال الناحية الفقهية، وما هو المعول عليه في القوانين الوضعية سواءً في مصر أو المملكة العربية السعودية.

إلا أننا نجد أن هذه الدراسة لم تتناول أغلب مجالات ولاية التأديب ووسائلها الأخرى سواءً كانت من خلال التربية الأسرية أو التعليمية أو غيرها، وهذا ما سيضيفه الباحث إن شاء الله في هذه الدراسة بشكل مفصل.

---

٤ الحربي، عبد اللطيف بن شديد. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). ضمانات التأديب في الوظيفة العامة دراسة تحليلية تأصيلية فقهية مقارنة بما استقر عليه القضاء السعودي. (ط بدون). القاهرة: مطابع الدار الهندسية. وهي الأصل أطروحة علمية لنيل درجة العالمية الدكتوراه في الفقه المقارن بالأزهر الشريف.